اشتات مما نشر وحقق، مع وقفة على كتاب "التذكرة" لابي حيان الأندلسي/بتحقيق د. عفيف عبدالرحمن

د. ابراهيم السامرائي
جامعة صنعاء

قد أكون أقرب الى الحق اذا ما قلت: ان معرفة أدب العرب في جاهليتهم واسلامهم وسائر عصورهم شيء لا ندركه إلاّ بمعرفة هذه اللغة الاسلامية الشريفة.

واذا قيل: إن الشعر ديوان العرب، فحقيق بنا أن نقول أيضاً: ان التنزيل العزيز هو الحكمة العالية والأدب الرفيع الذي اهتدى به العرب وسائر الأمم التي استظلت براية الاسلام. ولا أدري كيف ساغ للغويين الأوائل أن يتصيّدوا الشوارد مما قالته العرب في أشعارهم وأراجيزهم يستدلّون بها على قاعدة أقروها، ومعنىً يأخذون منه المثال الذي جرى عليه المعربون في ترسّلهم وأدبهم.

واذا كان لهذه العربية ان تقطع في تاريخها الأحقاب الطوال، فلا بد أن نقف على ما عرض لها حين كثر النشر في عصرنا، وشمل المعارف عامة، فمن ترجمةٍ الى تصنيف الى تحقيق نصّ قديم، وذلك أنهم قصروا في فهم عربيّة التنزيل العزيز.

ومن غير شك أن أولى أدوات الناشر الجديد ينبغي ان تكون معرفة المادة التي يضطلع بنشرها، سواء أكانت ترجمة لمادة غربية أو تصنيفاً أو تحقيقاً لنصٍ

قديم. فإن لم يملك الناشر هذه «المعرفة» عرض له وهم كثير لا سبيل الى رأب الصدع فيه.

ولنبدأ بالترجمة فنقول: على المترجم ان يعرف المادة، ويكون له فيها اختصاص أو ما يشبه ذلك، ثم لا بدّ من معرفةٍ تامّة وافية باللغتين الأولى التي ترجم منها، والثانية التي ترجم اليها.

أقول: فإن لم يتيسر للمترجم معرفة مادته على النحو الذي أشرنا إليه، كان الغلط، وكان بُعد عن الحقيقة، وكان تزيّد مرفوض.

ومن ذلك مثلاً:

أن أحد المترجمين قد ترجم «تقريراً» في عشائر العراق عن الانكليزية، وهو كتاب كبير، فجاء فيه عشيرة «الجرّاه» كذا!

ولا نعرف في عشائر العراق عشيرة بهذا الاسم، ولم يكن الكاتب الانكليزي، صاحب التقرير، قد أخطأ في ضبط العلم، ولكن المترجم العراقي هو المخطىء، و «الجرّاه» هذا هو «الجرّاح»، ولو أدرك المترجم هذا الأمر، وكان على علم اجتماعي تاريخي بعشائر العراق لاهتدى الى ان المؤلف أراد «الجرّاح»، وبسبب من عدم وجود الحاء في الانكليزية يُصار في رسم الكلمات العربية التي فيها هذا الحرف الى نظيره الصوتي، وهو الهاء، فيضلّ بذلك المترجم غير الفطن، والذي لم يتقن مادة ما يترجمه، كما حَدَث لصاحبنا هذا، مع أنه عراقي يفترض فيه هذه المعرفة الاجتماعية.

أقول: لقد أدرك هذه المشكلة المستعربون الاعاجم غربيون وسواهم فوضعوا نقاطاً وعلامات أخرى فوق الحرف أو تحته ليتوفّروا على الأصوات العربية التي لا توجد في لغاتهم.

وهكذا وصلوا إلى صوت الحاء برسم الحرف (H) وتحته نقطة، فاذا كان خاءً رسم هذا نفسه مع خط صغير تحته (H̲). وهكذا كانت صنعتهم في الأصوات العربية الأخرى التي ليس لها نظائر في لغاتهم، وهذا معروف منذ زمان طويل في كتابات المستعربين والمستشرقين عامة.

ومثل هذا ما عرض لأحدهم في ترجمة كتاب في «ثورة العشرين» في العراق، فقد جاء فيه: . . . . وكان الشيخ «زاري» كذا! . . . .

أقول: لو كان المترجم غير عراقي لالتمست له وجهاً للعذر، ولكنه عراقيّ فلا عذر له في ذلك، وكيف يكون الشيخ «ضاري» وهو من المشاهير في الثورة العراقية، وكان له مع القائد الانكليزي «لجمّن» موقعة، قتل فيها الشيخ «ضاري» خصمه الانكليزي. ثم كيف جهل المترجم هذا الاحداث فصيّر الضاد زاياً، ألم يكن له معرفة يسيرة بالأعلام السائرة في العراق؟

أقول: كان عليه أن يعرف أن «ضاري» من الأعلام العربية في العراق، ولا سيما لدى العشائر، وليس «زاري» من الأعلام العربية في عصرنا في عامة البلدان العربية، لقد نقل هذا المترجم ما وجده مرسوماً في كتاب عن «ثورة العشرين» ألّفه روسي أعجمي، وقد رسم هذا ما حقه ضاداً بالزاي، فجاء في كتابه بالروسية «زاري»، وهو أمر غريب عرض للمترجم الذي جهل هذه القضية.

أقول: لقد سمع الأوائل الأعلام الأعجمية إبان الحروب الصليبية وقبلها، فأعطوها صورة اخرى، وغيّروا من أصواتها لتجيء مناسبة للعربية، فقالوا في «رودريك»: «لذريق»، وقالوا في «الكسندر»: «اسكندر» ونحو ذلك، وهو كثير.

كان ذلك دأبهم في تعريب الكلم الأعجمي، وليس ذلك جهلاً منهم كما جرى للتراجمة في عصرنا.

وقد يحزّ في نفسك أن تجد أحداً من أهل العربية في عصرنا يترجم رسالة في «تاريخ اللغات السامية» عن اللغة الألمانية فتقرأ فيها:

«شنفرة» و «سوقوطري»، والناظر الى الكلمتين لا يشك فيهما، ولا يختلج في ذهنه أنهما مصحّفتان عن أصل عربي معروف. ولا أدري كيف يجهل مختص بالعربية الشاعر الجاهلي «الشَنْفَرَى» صاحب «اللامية» المشهورة!

ثم كيف لي أن التمس له عذراً وهو يجهل جزيرة «سُقَطرة» من الجزر

العربية في البحر العربي جنوبي بلاد العرب! والجزيرة مما وردت في «معجم البلدان» وما زالت معروفة بهذا الاسم.

ولنعرض لشيء آخر يصار إليه من عدم معرفة الأصوات الأعجمية. فلا يهتدي الناقل أو المترجم الى الصوت الصحيح.

ومن هذا أن احداً قد صنّف في «جغرافية شبه جزيرة العرب»، ولم يكن من أهل شبه الجزيرة العربية، فاستعان بكتاب ألماني، كما يبدوا ممّا وقع فيه من الغلط، فكان من ذلك أنه أثبت اسم موضع معروف فكان «جَبرين» بالجيم، فأحدث اسماً لا وجود له في أسماء مواضع بلاد العرب. ولو كان هذا من أهل الاختصاص، أو كان له صلة ما ببلاد العرب لعرف أن الاسم الصحيح هو «يبرين» التي وردت في الشعر القديم كثيراً، والتي ذكرها أهل البلدان عامة.

لقد فَرَط من هذا المترجم هذا الغلط الكبير بسبب أنه نظر في أصل ألمانيّ، والألمان يرسمون الحرف «J» ينطقونه ياءً، فهم يكتبون «Jabrin» وينطقونها «يَبْرين».

لقد ظن هذا الناقل المترجم الذي لم يصرح أنه ترجم عن الألمانية أنه أثبت الصواب وان الحرف «J» في الألمانية ينطق به كما ينطق في الفرنسية أو الانكليزية، فأثبت الجيم، وحقها الياء.

أقول: اذا كان الأوائل قد عبثوا بسبب الإعجام والإهمال فكان «المصحَّف» و «المشتبه»، فربما وجدنا لهم سعة من عذر بسبب نقص الرسم، أما اليوم فلا عذر لهؤلاء المعاصرين بعد أن عرفت الأصوات وتميّزت.

ولما كنا بصدد الكلام على ما آلت اليه الترجمة، وما فرّط فيه المترجمون، يحسن بنا أن نمضي قليلاً في هذا السبيل، فنقول:

إن أحداً من أهل العلم قد ترجم كتاباً ألمانياً في «تاريخ الأدب العربي» فوقع في شرّ من هذه الترجمة، فقد تحول «أنطون صالحاني» اليسوعي الى «أحمد الصالحاني» وكأنه مسلم بهذه التسمية التي أعيرت الى العلم النصراني، بسبب جهل المترجم.

إن ناشر ديوان الأخطل هو «أنطون صالحاني اليسوعي»، وليس «أحمد الصالحاني» كما أثبت المترجم.

وتفصيل هذا الخطأ الكبير أن المصنف الألماني وهو «كارل بروكلمان» يرمز للاسم الذي يرد في كتابه بحرفه الأول، ولما كان «أحمد» من الأسماء العربية الإسلامية يتردد في أسماء المصنفين المسلمين، رمز له بالحرف «A» ومثل «أحمد» سائر الأسماء التي تبدأ بالهمزة قد رمز لها بالحرف نفسه.

وقد فهم المترجم للكتاب خطأً ان الحرف «A» هو دائماً رمز لـ «أحمد»، ثم لما جاء الاسم «Ṣalihani» وقبله الحرف «A»، أثبت في الترجمة: «أحمد» ثم زاد الألف واللام ليجعل هذه النسبة جارية على الفصاحة فكان «أحمد الصالحاني».

وهذا عجب من العجب أن يتحول الرجل إلى غيره!!

ومثل هذا ما عرض لمؤلف آخر كتب كتاباً في «تاريخ العرب قبل الاسلام» فجاء إلى كلمة «الأحابيش»، وهم في الأصل جماعة من العرب اجتمعوا وتحالفوا عند جبل «حُبْشَي» من مواضع بلاد العرب المعروفة.

لقد حمل الاستاذ المؤرخ كلمة «الاحابيش» على «الاحباش» أهل بلاد الحبشة في مصطلح العرب في جاهليتهم وإسلامهم، وفاته أن «الاحابيش» لا تتصل بالاحباش في قليل أو كثير.

وقد كان الخطأ متأتياً من الأصل الألماني الذي يأخذ عنه المؤرخ العربي، وذلك أن الاستاذ الألماني قد أخطأ في فهمه «للأحابيش» فجرى على غلطه المترجم الذي أفاد منه.

أقول: اذا كنا لا نؤاخذ الألماني الأعجمي مؤاخذة شديدة، فإننا لشديدو المؤاخذة للمترجم الذي لم يشر الى أنه مترجم فزلّ بزلة صاحبه.

ان الكثير من المصنفين في عصرنا يخفون أمر الترجمة فيظهرون أنهم ألفوا وصنفوا، ولم يأخذوا عن مؤلف أعجمي. ومن هنا يتحملون تبعة الخطأ الذي أوقعهم فيه المؤلف الأعجمي.

أعود فأقول: ان الدارس للتاريخ الإسلامي ينبغي له الإلمام بكل ما يتصل بهذه المواد التأريخية من حواش في الأدب واللغة، وإلا فقد عرض له وهم كثير.

وقد وقع المستعربون والمترجمون في خطأ بسبب من فهم قاصر، ألا ترى أن المستشرق «درنبورغ» قد أشار الى كتاب «الأنباري» أبي البركات، وهو «جَدَل الإعراب» فقرأه «الأعراب» بفتح الهمزة، وترجم موضوع الكتاب «بمناقشات وجدل الأعراب» أي البدو.

وبسبب من إساءة القراءة، ظن المستشرق الفرنسي (ر. بلاشير) أن قوله تعالى «ألا بذكر الله تطمئن القلوب» جملة استفهامية، وهو استفهام مع الانكار، فكانت ترجمته الفرنسية للآية مشيرة الى هذا الاستفهام مع النفي، وحقيقة الأمر في الآية إثبات وتقرير، والمعنى: إن بذكر الله تطمئن القلوب.

ومما ورد في نشر النصوص القديمة أن الناشر أو المحقق قد يجتهد اجتهاداً خاصاً فيغيّر تبعاً لاجتهاده في قراءة النص.

ومن ذلك ما جاء في احدى حواشي «تاريخ ابن الكازروني» للدكتور مصطفى جواد ـ رحمه الله ـ على بيت أبي نواس:

واذا المطيُّ بنا بَلَغْنَ محمّداً فظهورهن على الرجال حرامُ

أقول: هذا هو نص البيت في «تاريخ ابن الكازروني»، وكذلك في «ديوان أبي نواس» وسائر الكتب التي ورد فيها البيت المذكور.

غير أن الدكتور مصطفى جواد قال: والصواب:

فظهورهُنّ على « الرحال » حرامُ

و «الرحال» جمع «رَحْل» وليس «الرجال» جمع «رجل»، والمعنى: يجب ان تعرَى المطيّ من «الرحال».

ومثل هذا الاجتهاد والنظر الذي يفضي الى التزام قراءة خاصة ما ذهب إليه أحد المتأدبين الى أن كتاب «العيون والحدائق» للمؤلف المجهول قد يكون أوجه لو كان «العيون الحدائق»، بمعنى «العيون المحدّقة» أو «المحدِقة». وكأن

صاحب هذه القراءة قد استظهر بتكملة اسم الكتاب التي هي «في أخبار الحقائق» فالعيون محدَّقة في «أخبار الحقائق».

ولا تخلو هذه القراءة من تعسّف. والذي أراه ان «العيون» هي عيون الماء، وهي لصيقة بـ «الحدائق» كما هي الحال في لغة التنزيل، فالجنّات في كثير من الآيات مع العيون «في جنّات وعيون».

ومثل هذا قراءة احد المتأدبين للبيت:

الشمس إيّاكِ إلاّ أنّها امرأة والبدر ايّاك إلاّ أنّه قمرُ

وجعل «إيّاك» في البيت مثل «إيّاك» في «المسألة الزنبورية» التي ذكروا أنها وقعت بين سيبويه والكسائي، وهي على رأي سيبويه:

قالت العرب: العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فاذا هو هي. وهي على رأي الكسائي:

. . . . . فاذا هو إيّاها.

وكان ما كان من هذه الحكاية المشهورة في كتب اللغة والأدب.

أقول: ذهب هذا المتأدب الى هذا مفيداً ان «إيّاك» في البيت مثلها في حكاية سيبويه والكسائي.

وقد اعترض على هذه القراءة وعلى توجيهها، فقال أحدهم: ان «إيّاك» مصحّفة، والصواب:

الشمس « أدْنَكِ » إلاّ انها امرأة والبدر « أدّاك » إلاّ أنّه ذَكَرُ

والوجه بيّن ظاهر.

وهذا الاجتهاد في اثبات التصحيف يدل على مبلغ من إدراك المعاني الصحيحة، وفقدان هذا الاجتهاد أضاع الكثير من الصواب.

قلت: ومن تمام آلة المحقق أن يُلمَّ بالتاريخ لتسلم له العبارة معنىً وروحاً، وإلاّ ضاع علم وجُهلت حقائق، ولنضرب لذلك مثلاً فنقول:

جاء في نص من «العثمانية» للجاحظ ما معناه:
ان من شرائط «الإمامة» الفروسية (كذا)!.

قلت: وهذا يعني ان خليفة المسلمين لا بد له أن يكون صاحب فروسية. ولم يرد في أقوال الفقهاء وأهل العلم شيء من ذلك.

وعلق أحدهم على سبيل المزاح فقال: اذا كان هذا قد جرى للخليفة، في العصور الإسلامية القديمة فقد يكون من تمام رئاسة الجمهوريات في عصرنا أو الملوك في بلادنا الاسلامية حيازة «سيارة» جميلةً، فكما لا يجوز أن يُنصَّ على شيء من هذا، كذلك لا يمكن ان من شرائط «الإمامة» الفروسية».

أقول: لقد عرض لهذا النص التصحيف. بسبب سوء رسم الكلمة، والصواب «القُرَشية» أي أن الامام ينبغي أن يكون من «قريش» عملاً بما قيل في الحديث الشريف «الأئمة من قريش».

وعلى هذا كان ينبغي ان يكون المحقق ذا علم بالمسائل التاريخية.

ومن هذا ما وجدته في «المثل السائر» لضياء الدين ابن الأثير أنه قال ما معناه: وقال شاعر متأخر هو المعرّي (كذا)، وكان ذلك في جميع طبعات «المثل السائر».

قلت: كيف يكون «المعري» وهو من شعراء القرن الخامس الهجري متأخراً لدى ابن الأثير، وهو من رجال القرن السابع الهجري؟ لم يفطن المحققون لكتاب «المثل السائر» لهذه الحقيقة التاريخية.

وقد كان لي أن حققت كتاب «المثل السائر» على تسع نسخ مخطوطة وذلك بعض متطلبات درجة «دكتوراه الدولة» في جامعة باريس، «السوربون»، ولما وقفت على العبارة المشار إليها في المطبوع من «المثل السائر» أنكرت ذلك، فرجعت الى المخطوطات، واذا أنا واجد في شيء منها العبارة الصحيحة، وهي ان «الشاعر المتأخر هو الغزّي» وليس «المعرّي» كما ورد في «المطبوع» وبذلك ظهرت الحقيقة.

أقول: كان على المحققين للكتاب أن يفطنوا لهذه المسألة التي بدا خطؤها

واضحاً.

ومن هذا ما جاء في «نسب قريش» للزبير بن بكار في الكلام على «مصنفاته» في مقدمة المحقق:

كتاب اللغة (كذا) للموفَّق وهو «الموفقيات»

أقول: في هذه العبارة ما يوحي أنها غير مستقيمة، فكيف يكون «كتاب اللغة» للموفّق؟ الخليفة العباسيّ، ثم ورد: وهو «الموفقيات» أي اسم الكتاب.

وصواب العبارة:

كتاب ألّفه (اي الزبير بن بكار) للموفّق (اي الخليفة) وهو «الموفقيات».

وأضيف ان «الموفقيات» قد نشره وحققه الدكتور سامي مكي العاني، وكان من جملة منشورات وزارة الأوقاف في العراق.

وقد نقف في التحقيقات العلمية على ان نفراً من المحققين لم يضطلعوا بصنعتهم، فلم يعرفوا طرائق النساخ القدماء، فأثبتوا ما وجدوه في المخطوطات، فكان من ذلك ان «الحارث» و «القاسم» من الاعلام العربية قد تحوّلا الى «الحَرْث» و «القسم» وكأنهما من الاعلام العربية، ولم يُسمِّ العرب بهما، ولم يفطن بعض المحققين الى أن بعض النساخ قد جروا في نساختهم على طريقة «المصحف» فأدت صنعتهم الى ما أدت اليه لدى المحققين الذين خفي عليهم هذا الأمر.

ولا بد لي أن أقف وقفة خاصة على تصحيف يكشف ان المحقق لم يُلمَّ بالمادة التاريخية إلماماً يعصمه من الوقوع في الخطأ، وذلك ما وقع في تحقيق «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، لقد أورد فيه المحقق كنية لأبي بكر الصديق وهي «ابو الفضيل».

أقول هذا ما وقع فيه المحقق الذي اخترع هذه الكنية، وهو ينظر باحترام الى ابي بكر الصديق، والذي في الأصول المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق «ابو الفصيل»، و«الفصيل» هو البكر أي ابن الناقة، وهي الكنية التي ذهب اليها أهل الردّة الذين قاتلهم ابو بكر، وقد عدلوا عن الكنية

الأصليةوهي «ابو بكر» الى ما يرادفها في المعنى فذهبوا الى «أبي الفصيل» إرادة التحقير والنبز».

والى هذا أشار حسان بن ثابت لقول أهل الردة «لا نطيع أبا «الفصيل»» وارادو «ابا بكر» فقال حسان مشيراً الى هذا ومدافعاً عن «الصدّيق»:

ما البكر إلاّ كالفصيل وقد ترى ... ان الفصيل عليه ليس بعار
إنّا وما حجّ الحجيج لبيته ... رُكبان مكّةَ معشر الأنصار
نَفري جماجمكم بكل مهنّدٍ ... ضَرْبَ القُدار مباديء الأيسار
حتى تكنوه بفَحل هُنَيْدةٍ ... يحمي الطَّروفه بازلٍ هدّارِ

أقول: وقد بقيت الكنية «أبو الفصيل» في كتب المناوئين لأبي بكر من الشيعة ومن والاهم من الفرق، وقد وردت في «شرح نهج البلاغة» في الكلام على الظروف التي وقعت فيها حروب الردة، وما كان من أثر ذلك في انقسام المجتمع الاسلامي بين مؤيد ومنابذ لأبي بكر.

لقد وقف محقق «شرح نهج البلاغة» فلم يفطن الى الحقيقة التاريخية التي سببت هذه الكنية، وحقيقة دلالتها على النبز، فظنها من غلط الناسخ فأعجم الصاد المهملة فصارت ضاداً فأثبت «ابا الفضيل» وهو مطمئن الى صنعته التي غيّرت الكلمة التي تومىء الى الحقيقة التاريخية وهو في صنعته هذه مدفوع الى احترام الخليفة ابي بكر - رضي الله عنه - ولو انه عرف الحقيقة التاريخية لعدل عن فعلته هذه.

ومن هذه الشذرات ما قرأته لأحدهم، وهو في حديثه عن «الفكاهة» عند العرب الذي زعم فيه: ان النحاة الأوائل كيونس بن حبيب، وأبي زيد الأنصاري، والكسائي وغيرهم ممن بلغت عدّتهم عشرين نحوياً كما ورد في «فهرست» ابن النديم كانوا قد صنفوا في «النوادر».

لقد ظن صاحب «الفكاهة» هذا أن «نوادر» النحويين شيئاً من بضاعته المزجاة في «الفكاهة» و «الطرائف والنكات والأضاحيك» ولم يهتد الى «النوادر» في اصطلاح أهل العربية التي تشمل الغريب والأخبار اللغوية ذات الدلالة الخاصة المفيدة، مما أخبر عنه الأعراب من أوابدهم وأخبارهم وشواردهم.

أقول: كان على هذا الدارس المعنيّ بالرجال أن يكون له حظ من العربية يعصمه من الوقوع في وهم كالذي عرض له.

ومن هذه الأوهام التي تعرض للدارسين ما وقع لأحدهم وهو يقدّم لكتاب «المقابسات» الذي اضطلع بتحقيقه وإخراجه في نشرة جديدة، وهو من كتب أبي حيّان التوحيدي المشهورة، لقد جاء في «مقدمة» هذا المحقق كتاب «ديوان الأدب» للفارابي، وظن ان الفارابي هذا هو الفيلسوف ابو نصر صاحب كتاب الألفاظ وكتاب الحروف.

والحقيقة ان صاحب «ديوان الأدب» هو ابو ابراهيم اسحاق بن ابراهيم، وهو خال الجوهري صاحب «الصحاح».

أقول: وكان على المحقق أن لا يؤخذ بالشهرة فيطمس الحقيقة فيخلط بين علم وآخر اشتركا في الاسم أو الكنية أو اللقب.

وقد عرض هذا الوهم كثيراً للمعنيين بالرجال فكان خلط كثير في «كشف الظنون» بحيث يستطيع الدارس أن يؤلف من هذا رسالة لطيفة، وقد عرض شيء من هذا للزركلي في «الأعلام» فالذين اشتهروا بـ «الحليّ» خلق كثير، ومن شأن هذا أن يحدث اضطراباً لدى غير المعنيين بالأعلام التاريخية العراقية، وقد وقع شيء من هذا في «الأعلام».

وأكثر منه ما وقع في «معجم المؤلفين» لعمر كحالة، وقد حدثني أحد أدباء اليمن أن طائفة كثيرة قد ترجم لهم كحالة مرتين أو ثلاث مرات لاشتهارهم بلقب معروف قد يتغير فيذكر المترجم بشهرة له كالنسبة الى المدينة أو القبيلة، وهكذا يأتي العلم ثلاث مرات، ولم يفطن صاحب «معجم المؤلفين».

وقد عرض هذا لأحد الثقات في «الفهرسة» فجعل الكتب التاريخية التي ألفها الدكتور شاكر مصطفى لمؤلف آخر هو الدكتور شاكر مصطفى سليم العراقي المتخصص في علم الاجتماع، وأما الأول فهو سوري من أساتذة التاريخ الاسلامي.

أقول: كان على «المفهرس» توخّي التدقيق والضبط ليبتعد عن الخلط،

لم يفطن مفهرسنا الفاضل ان شاكر مصطفى العراقي قد اشتهر باسمه الثلاثي وهو «شاكر مصطفى سليم» في حين اشتهر الأول، وهو سوري الجنسية باسمه واسم ابيه «شاكر مصطفى».

ومما جاء من أسماء الكتب كتاب «العِبَر في خَبَر من غَبر» للذهبي، وهو من مطبوعات الكويت في سلسلة كتب التراث التي نشرتها وزارة الاعلام، وكنت قد رأيت من أصول هذا الكتاب «مخطوطة باريس» وفيها جاء العنوان «العِبَر في خبر من عَبَر» بالعين المهملة، وليس «غَبَر» كما أثبته محقق المطبوع.

أقول: والذي دفع محقق الكتاب المطبوع في الكويت أن يثبت «غبر» ويستبعد الفعل «عَبَر» ما هو شائع ومعروف في عصرنا من معنى «غَبَر»، فالغابر في العربية المعاصرة هو القديم.

وليس «الغابر» في العربية هو القديم، والغابر هو الباقي والدائم، ومن هنا ساغ لأهل اللغة حملة على الضدّ، ومن هذا المعنى، وهو الباقي والدائم، جاء في قوله تعالى: «إلاّ امرأته كانت من الغابرين» ٨٣ سورة الأعراف.

وعلى هذا كان الذي أثبت في عنوان مخطوطة باريس صحيحاً، وله وجه مقبول في العربية، فالعابر بالعين المهملة هو الذاهب، وكأن الذهبي حين أثبت الفعل «عَبَر» أراد التجنيس، والتجنيس من المحسنات المستملحة في عصر الذهبي.

وذهب صديق فاضل من أهل العلم الى أن الشائع من كتب ابن الأثير عز الدين صاحب «الكامل» كتاب عرف بـ «أُسْد الغابة في معرفة الصحابة» و «الأُسْدُ» جمع أسد..

قال صاحبي: الصواب «أَسَدُ الغابة» على الإفراد، وهذا يعني أن «الكتاب» بالقياس الى معاجيم الصحابة متفرّد وجيد يفوق سائرها في خصائصه ومحاسنه، وهو في هذا كالأسد في الغابة الذي وصف بـ «ملك الوحوش».

وإلا، فكيف يوصف الصحابة ـ رضوان الله عليهم «بأُسد في الغابة» ثم كيف يوصف جماعة الصحابة وهم خلق كثير بـ «أسد» وهو جمع أدنى العدد،

وكان ينبغي في هذا السياق أن يوصفوا بالجمع الكثير وهو أسود»؟ ثم كيف لنا أن ننعت الصحابة، وهم أهل فضل وعقل وكمال، بأسود الغاب؟ واذا كان أهل العلم بالعربية قد ادركوا أن المعربين قد صحفوا حين قالوا: «ان الأمر كالشمس في رابعة النهار» وأن الصواب هو «رائعة النهار»، فذاك يعني ان الرسم للحروف العربية قد حمل الضيم على هذه اللغة، وان جمهرة كبيرة من الكلم المصحّف قد اندس في متن اللغة، فلم يفطن له المعربون، ولعلك تلمح شيئاً من هذا في شيء من القراءات الشاذة التي استنكرها أهل العلم، وإني لأعتبر وأفيد من قولة أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: «إن هذان لساحران» فقد أثر عنه أنه قال: ابرأ الى الله أن اقرأ «ان هذان. «ومما يحسن ان أختتم به هذه «الأشتات» ما قرأته في ترجمة أحد النحويين من كتاب «طبقات ابن قاضي شهبة» جاء فيه:

أنه «اي المترجم» كان كوفياً بصرياً.

أقول: لقد نقل المحقق ما وجده في الأصل المخطوط، ولم يشكّ فيما نقله ولا تدبّره، ولو كان له ذلك لسأل نفسه: كيف يكون المترجم كوفياً بصريّاً؟

لقد صنف الاوائلُ النحاةَ فقالوا: هو بصريّ المذهب، كما قالوا في آخر: هو يأخذ بمسائل الكوفيين، أو أنه كوفيّ المذهب، كما قالوا فيمن أخذ عن المذهبين: إنه يخلط بين المذهبين.

وعلى هذا لم يرد في كلامهم ان أحد النحاة كان كوفيّاً بصريّاً.

وحقيقة عبارة هذا المحقق الذي نقل الكلام الذي صحّفه ناسخ المخطوطة وهي: انه (اي المترجم) كان كفيفاً بصيراً فانظر كيف عبث الناسخ فسرى عبثه الى «المحقق»!!

وبعد فهذه جملة مسائل اجتزىء بها عن كثير مما وقع لي اثناء الدرس مما وجدته في الكتب المحققة.

وقفة على كتاب «تذكرة النحاة» لأبي حيّان الأندلسي

عرفت كتاب «التذكرة» لأبي حيّان مما نقل عنه السيوطي في «همع الهوامع» و«الأشباه والنظائر»، ومما تجمع لديّ من شذرات أخرى قليلة وجدتها عابرة في كتب النحو واللغة المطبوع منها والمخطوط.

وكان الكتاب يُعَدّ من كتب أبي حيّان المفقودة، غير أني قرأت منذ أكثر من سنة في «نشرة التراث» التي يصدرها معهد المخطوطات في الكويت ان كتاب «تذكرة النحاة» لأبي حيّان قد صدر من «مؤسسة الرسالة» ببيروت بتحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن، وهو ممن أعرف وأجلّ.

قلت في نفسي كيف لي أن أحصل على الكتاب في صنعاء فلم أرَ إلا أن اكتب الى دار الفكر في عمان والى دار عمّار، فلم احظ منهما بشيء، وقلت ألك ان تكتب الى الاستاذ عفيف تلتمس اليه ان يرسل نسخة. . وتقابله على صنيعه بما بين يديك من كتب تقدمها اليه هدية. ولم أفلح فيما عزمت عليه، ولم تجد رسائلي، حتى اذا افتتح معرض الكتب في صنعاء في السادس عشر من شهر تشرين الأول، وجاء الناشرون من كل بلد وجدت لدى أحدهم كتاب «التذكرة» في غلاف جميل وورق صقيل فما أدري كيف جاءني الشاهد اللغوي القديم الذي حفظته منذ أيام الطلب وهو قول الراجز:

حِيكَتْ على نَيْرَينِ إذ تُحاكُ تختبط الشوكَ ولا تشاكُ

كنت أود «للتذكرة» هذه في ثوبها الجميل أن «تختبط الشوك ولا تشاك»، وكان يتمّ لها هذا لو أن وراء الغلاف الجميل والورق الأصيل شيئاً من عمل جليل. لا والله، لقد خاب ظني، فلم أجد ما كنت أريد أن يكون، ورثيت لصاحبي الأستاذ عفيف شقاءه بنسخة فريدة من «الكتاب».

وإني لأسعى الى أن التمس لصاحبي الدكتور عفيف وجهاً للعذر فأقول: إن الإقدام على نشر مخطوط أول مرة عمل عسير لا يقوى عليه إلا أهل الجد، فاذا كان هذا المخطوط نسخة فريدة، فذلك أعظم العسر. واذا أضفنا الى ذلك كله ما يكون من عبث النساخ أدركنا الجهد المضني الذي يلقاه المحقق.

إن كثيراً من النشر الحسن للكتب هو ما كان نشراً ثانياً أو ثالثاً، ومعنى هذا ان النشر القديم، وهو الطبعات الحجرية، وما نشر في المطابع القديمة كبعض ما نشر في بولاق والهند وايران وغيرها، قد كان من المواد المفيدة للناشر الجديد الذي يضطلع بأدواته النافعة في تحقيق الكتاب واخراجه اخراجاً سرياً مع فوائد تستفاد من تعليقاته، وما يضيفه في المقدمة.

لم يكن شيء من هذا لدى صاحبنا، ثم إنه بعد كل ذلك قد أفاد من شجاعته وحبه للعلم فقويت فيه جرأة محببة فباشر العمل. إنه لم يكن من أصحاب الصنعة اللغوية والنحوية، ومن لم يكن له من هذه الا بضاعة يسيرة فانه يشقى.

وكان في طوق السيد المحقق ان يكون مجتهداً وان لم يكن من أهل الصنعة وذلك بالرجوع الى المواد اللغوية والنحوية التي أثبتها ابوحيان مأخوذة من كتب النحويين كثعلب وابن السراج وسيبويه وغيرهم، ولكنه لم يفعل ذلك، وما رضي لنفسه أن تشقى بهذا العناء.

وبسبب هذا كله كان عمله مفتقراً الى ان يعود اليه عوداً حميداً فيصلح من عُواره، وتكون نشرته هذه مسودة جديدة يخرج منها بعد الكد والجد عمل نافع، فهل ترى صاحبي قد فطن الى هذا؟

ورأيت من المفيد أن أسجل في هذا الموجز ما كان لي من وقفات على جزء يسير من «الكتاب». وقد تركت عملي في تسجيل ما اعتزمت أن أفعله لأني وجدت ان الوقفات ستطول، وأن مادة الكتاب محتاجة الى عمل جديد. ولعل فيما سأعرضه ما يطمئن به الدارس الى ان العود الى نشرة جديدة أمر عسير، فالنسخة الوحيدة سيئة، وقد عبث فيها الناسخ. وأنت في هذا الكتاب ربما

وقفت في أمر فخطر في ذهنك ان ما عرض لهذه النسخة من الضيم قد سدّ الطريق على رجل يهوى الصعاب كالاستاذ عفيف.

لقد قدم المحقق الفاضل للكتاب بـ «تقديم» أشار فيه الى رغبته في التحقيق حين وجد تعليق رئيس قسم المخطوطات الذي أشار فيه الى ان الكتاب قد اشتمل على نقول كثيرة من كتب لم تصل الينا.

وقد جاء في هذا «التقديم» قوله:

ولئن كان هذا الجزء الذي أحققه، وهو ما سلم من الضياع، لا يمثل الا المجلّد الثاني من الكتاب الذي يقع في اربعة أجزاء، إلا أن قيمة الكتاب جعلتني أقدم على تحقيقه.

أقول: إني وان كنت أتسمّح في أن يُقدَّم لكتاب من تراثنا بلغة جديدة، فلن أوافق على أن يعرض لهذه اللغة ما تخرج به عن الاستعمال الفصيح. ان كلمة «لئن» محتاجة الى جواب للقسم كقوله تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد».

وعلى هذا لا يصح ان يكون جواب «لئن» في عبارة المحقق قوله «إلا أن قيمة...».

أقول: وكان ينبغي للمحقق ان يلم في «تقديمه» بكل ما يتصل بأبي‌حيان، لقد فاته ان كتاب ابي‌حيان وهو «الشذا في احكام كذا» مطبوع، وقد حققه في بغداد الدكتور احمد مطلوب، ونشره في مجلة كلية الآداب، ثم اعاد نشره مستقلاً. والكتاب رسالة لطيفة.

وقال المحقق في الكتب المنشورة التي نقل عنها:

«الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي». اقول: «الألفاظ» هو كتاب برأسه، و «الحروف» كتاب آخر برأسه وكلاهما لأبي‌نصر الفارابي، نشرهما الدكتور محسن مهدي (المطبعة الكاثوليكية ببيروت). وجاء في الكتب التي نقل عنها ولم تصل الينا:

«الزهكال في حصر الحروف المصادر والأفعال» لأبي أسامة جنادة

بن محمد اللغوي.

أقول: لم يرد كتاب «الزهكال» في مصادرنا التي أشارت الى كتب اللغويين والنحاة. ثم إني لم أقف على مادة «زهكل» في معجماتنا، وأخشى ان تكون الكلمة مصحفه عن كلمة أخرى.

وجاء في هذه الكتب التي أفاد منها ابوحيّان: «ونقل ابوحيان من خط أستاذه وشيخه أبي جعفر احمد بن ابراهيم...». أقول: ان «الاستاذ» لقب خاص لم يطلق على كل شيخ، فقد عرف ابن سينا بالاستاذ الرئيس، وعرف كافور الاخشيدي بالملك الاستاذ، ولم نجد الكلمة الا في رجال معدودين.

وقلت في أول الكلام اني لا أطلب من محقق كتاب من كتب التراث ان تكون اللغة التي يقدّم بها المحقق لكتابه لغة قديمة، ولم أقل ان العربية المعاصرة غير جائزة في هذا السياق، ولكني أقف في قبول قول المحقق في الصفحة (م ٣٥):

«حاولت جاهداً ضغط حجم الكتاب بسبب كبر حجم المخطوط».
أقول: ان مادة «تذكرة النحاة» تنفر من «ضغط» السيد المحقق لحجم الكتاب. ان كلمة «ضغط» هذه وإن كانت عربية فاننا جئنا اليها عن طريق الترجمة من اللغات الغربية الحديثة، واحتجنا اليها لضرورة علمية. ومن هنا ليس لنا أن نجعلها في مقدمة لكتاب في النحو واللغة.

وجاء في هذه الصفحة أيضاً: «اعتمد المؤلف على الرموز للدلالة على علماء اللغة والنحو الذين يعرض لهم في الكتاب، وقد وضعت جدولاً... يبيّن الرمز وصاحبه. وقد أعيتني بعض الرموز فلم أجد الى حلها سبيلا، فتركتها كما هي».

وهذا يعني ان المحقق كدَّ ذهنه فوصل الى دلالة الرمز، وترك ما لم يصل اليه. أقول: فكيف اهتدى الى ما يدل عليه الرمز، هل رجع الى أقوال اصحاب الرموز ووقف عليها في كتب أخرى، وفي هذه الحال سيكون الرمز صحيحاً. كيف مثلاً فرّق بين «ع» وهو رمز الشلوبين، و «ش» وهو رمز الشلوبين.

نعم: إن المعروف بالشلوبين اثنان أولهما وهو الأشهر ابوعلي عمر بن محمد الاشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥، وهو الذي يتردد في كتب المشارقة. وقد ترجم له في «البغية» ص ٣٦٤، والثاني ابوعبدالله محمد بن علي بن محمد المالقي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ، وكلاهما أندلسي. وقد ترجم له السيوطي في «البغية» ص ٧٩.
أقول: كيف ميّز الأول عن الثاني اذا وجد الرمز، ولم يثبت الاسم في نص الكتاب؟ ثم ان قول المحقق: «أعيتني (والأحسن أعياني) بعض الرموز» تشير الى أنه شقي بهذا فكيف اذن حل هذه المشكلات؟

ولِمَ خصّ «ع» بالشلوبين، و «ص» بابن عصفور، وكان الطبيعي ان يكون «ع» هو ابن عصفور!!

وكيف اهتدي الى ان «غا» يعني من تلاميذ الشلوبين. أذلك من أسرار التحقيق؟! وقال المحقق في الصفحة م ٣٦: «بعض الشواهد لم تسعفني المصادر... في التعرف الى قائلها...» اقول: ولو قال: «بعض الشواهد لم يُسعفني» لكان أحسن ذلك أن «بعض» مفرد مذكر في لفظها، وان دلت في بعض دلالاتها على الجمع. ثم ان الفعل «تعرَّف» يتعدّى بنفسه، فالصواب: في تعرّف قائلها قال الشاعر الجاهلي:

وقالوا تعرَّفْها المنازلَ مِن مِنىً وما كلّ من وافى منىً أنا عارفُ

ثم ان «الكتاب» هو الجزء الثاني من «التذكرة»، اذا كان هذا فلم عدل عن رمز الكسائي ورمز ابن الطراوة، ولكل منهما رمز في جدول الرموز؟

لم يستعمل ابوحيان الرمز لهما في الصفحة (٥) من هذا الجزء الثاني، وصرح باسم كل منهما، قال: «ربّ: حرف جر قاله الكسائي وابن الطراوة...».

ويبدأ المؤلف الكلام على «رُبّ» في هذه الصفحة ونقرأ فيه مسائل تتصل بـ «رُبّ» وما جاء فيها من اللغات، ثم يأتي بعد هذا الكلام المفهوم شيء آخر لا نعرفه متصلاً ـ بـ «رب» واليك هذا الذي تحيّرت فيه:

قال المؤلف: «وربما وقعت خبراً لإنّ وأنّ المحذوف ضمير الشأن منها.

ومعمولها اسم ظاهر نكرة، ويكون معرباً ومبنيّاً ومضافاً الى ضمير معمولها، ويقاس على ما سُمع من ذلك وفاقاً للأخفش. وشرط عملها فيه ان لا تباشره «ربّ» بل بالعطف بالواو وكذا كلّ وأيّ وكم وشذّ ربَّ أمّه ورُبَّ. . . وربَّ واحد أمّه ولا يفصل بينها وبينه خلافاً للأحمر، إذ أجاز أن يفصل بينها بالقسم. . . !!

أقول! هل فهم أخي الدكتور عفيف المحقق هذا الخلط، وهل يفهم غير المحقق من أهل النحو والعربية هذا الكلام المستغلق، وكيف لا تباشر «رُبّ» مدخولها ويُفصل بينها وبينه بواو العطف. . . وما معنى قوله: وكذا كلّ وأي وكم؟!. وما معنى قوله: «ومعمولها اسم ظاهر نكرة، ويكون معرباً ومبنيّاً ومضافاً الى ضمير معمولها؟

أقول: لم يقل هذا ابوحيان، واذا كان قد قال شيئاً منه فربما قاله في موضع آخر غير «رب»، وكان من سهو الناسخ إدراج هذا الحشد في موضع ليس منه، وهو الكلام على «رب».

ومن إضافات المحقق في تعليقاته أنه ترجم في الحاشية للكسائي وللأخفش، ولابن الطراوة. قد يكون ابن الطراوة ممن لا يعرفه غير المختص، فهو يقتضي الترجمة، لكن الكسائي والأخفش من المشاهير للمختص وغير المختص فلا حاجة ان يترجم لهما ترجمة غير مفيدة بايجازها المخل ولا أدري لِمَ لم يذكر صاحبي المحقق مصدراً واحداً في الأقل لكل ترجمة.

ومن الكلام الذي لا يعني شيئاً ولا يتصل بـ«ربّ» من قريب أو بعيد ما جاء في الصفحة (٦):

وأما الفصل بينهما بالجار والمجرور فجاء في الشعر ولا يقاس عليه، وكذا جاء في غيرها! وبالظرف ضرورة وضمير مبهم وليس جرها إياه بقليل خلافاً لزاعمه. ويكون مفرداً مذكراً، وإن ميِّز بمؤنث أو مثنى او مجموع، خلافاً لمن اجاز مطابقته للتمييز، وهم الكوفيون. . . أقول: لا أريد أن أطيل عليك هذا الغثاء، أخي الدارس، ذلك أن الكتاب قد حشر بحشد من هذا المستغلق الذي لاتخرج منه بيسير من فائدة. أعانك الله أخي المحقق على ما شقيت به فأشقيت غيرك من الدارسين. وفي هذه الصفحة تجد سيبويه والفارسي

والوفشي وابن طاهر وابن خروف، وليس من رمز لأي من هؤلاء مع أن المحقق ذكر لهم رموزاً في جدوله.

لقد ترجم المحقق للأحمر في حاشيته وجعله علي بن المبارك الأخفش وأنا أحمل ورود الأحفنش على الخطأ المطبعي. ويأتي في الصفحة (٧) المبرد وابن السراج والفارسي والعبدي والزجاج والخليل والرماني والجزولي ولغدة الاصبهاني وليس من «رمز» لأيٍّ من هؤلاء.

وما زال الكلام على «رُبّ» المرزوءة بالكلام المستغلق الذي لا يخصها. ولعلّ فيّ بقية من صبر فأشقى في الصفحة (٨) الى نهاية الكلام في اول الصفحة (٩).. ثم نأتي في الصفحة الى الكلام على «مذ» و «منذ» فنقرأ فيها: قال اللحياني: «والرفع بعد مذ أكثر من الخفض». أقول: هذا يفهم ولكنه قال بعده: «ومن الرفع بعد «منذ». فما معنى هذه العبارة؟

أقول: سقط منها شيء أفسدها، وتمام العبارة: والرفع بعد مذ أكثر من الخفض، [والخفض أكثر] من الرفع.

وأريد أن أقفك، أخي الدارس، على شيء آخر، ولا أريد أن تشقى به كشقائي بل أبسطه أمامك لتعرف أن هذا المخطوط، وان كان مجلداً وسم عليه انه الجزء الثاني من «التذكرة»، فهو في عرف أهل صناعة المخطوطات «دشت» أي أوراق غير مرتبة لا يقام عليها حكم.

لقد جاء في هذه الصفحة: وقال الأخفش: منذ لغة أهل الحجاز يجرّون بها كل شيء، ومذ لغة بني تميم وغيرهم، ما بعدها رفع...

أقول: كأن الصواب: ومذ لغة تميم وغيرهم، وبعدها رفع!

ثم يقول الأخفش: وأما عامّة العرب فيجرّون بهما الحاضر، ويرفعون بعدهما الماضي.

كان على المحقق ان يبذل من عمله وجهده بين يدي هذا النص الذي يفتقر الى إيضاح، ولو أنه فعل هذا لأفاد أكثر من فائدته في ترجمة أعلام ذكرت في كتب الطبقات وكتب الرجال، وفي طوق أي دارس مهما كانت طبقته أن يرجع الى هذه الكتب.

ولا أدري كيف يسقط شيء ضروري من النص ولا يفطن له المحقق!

ومن هذا ما ورد في الصفحة (١٠) وهو:

«والمعرفة تكونان معه لابتداء الغاية في الزمان بمنزلة (من). . .».

والوجه هو: «والنكرة والمعرفة تكونان. . .».

وتتمة هذا قوله: «والنكرة تدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه. . .».

والوجه هو: والمعرفة والنكرة تدخلان على الزمان. . .».

وما زال الكلام على «مذ ومنذ».

ونأتي الى الصفحة (١٢) وما زال الكلام على «مذ ومنذ» فنجد فيها قول المؤلف المرزوء بهذه النسخة الفاسدة:

«. . . فاذا قلت: ما رأيتُه مذ يوم الجمعة، فقد رأيتَه في بعضه، ثم فقدتَه بعد الى الزمان الذي أنت فيه، وهذا أحد قولي أبي العباس أقول: ومن أين اهتدى المحقق ان أباالعباس هذا هو ثعلب وقد ترجم له في حاشيته.

ثم جاء: «وحكى ابوبكر عن أبي العباس أنه يجوز. . .»

وذهب المحقق ان «أبابكر» هذا هو ابوبكر محمد بن القاسم الأنباري.

أقول: من أين له ان يقطع ان ابابكر هذا هو الانباري.

والذي وقفت عليه في كتب اللغة ان الانباري حين يذكر يقال فيه ابوبكر الانباري، أو يقال: ذكر محمد بن القاسم (كذا) أو الأنباري. ثم ان ابابكر هذا لم يؤثر عنه نحو كثير، بل هو صاحب لغة فهو صاحب المذكر والمؤنث، وصاحب السبع الطوال.

والذي أرجحه ان أباالعباس هو المبرد، وأن أبابكر الذي حكى عنه هو ابوبكر ابن السراج، وهو تلميذه.

والذي يقوي هذا الترجيح ان المؤلف أباحيان يأخذ بآراء البصريين الذين دعاهم «أصحابه»، وهو لا يأخذ بما يقوله الكوفيون، وثعلب والأنباري من الكوفيين.

وينتهي الكلام على «مذ ومنذ» في الصفحة (١٣) ونجد في لِصْق هذا

الكلام قوله: «قال الشاعر» وقول الشاعر بداية لذكر شواهد جاء فيها ما ورد على «فعال» اسم فعل للأمر كحَذار، أو علم لأنثى كقطامِ ولكن هذه الشواهد الشعرية وردت في لِصْق الكلام على «مذ ومنذ». ولم يفطن المحقق، وكان عليه ان يثبت ما يشير الى أن باباً جديداً قد بدأ.

ورابع هذه الشواهد ما رواه الأصمعي:

ونشدتِ حُجْراً وابن أم قطامِ

فقال: و «حُجر» هو ابن ام قطام.

وقوله هذا إيذان بكلام جديد ذكر فيه ما جاء على شاكلة «حجر وابن أمّ قطام» فيقول:

كما تقول: أتيتك برجلٍ شريف وابن قتيبة، وأنت تريده بعينه، والرجل الشريف هو ابن قتيبة.

ثم يتحول المؤلف فيقول: أغَرْتُ على العدوّ إغارةً وغارة... أقول وكأنه يريد المصدر واسم المصدر مثل إنبات ونبات، وتسليم وسلام.

ثم يتحول المؤلف الى باب الأنواء فيقول:

قال ابن كناسة: الوسميّ من أنجم الربيع خمسة: العرقوة السفلى ونوؤها اربع ليال، والحوت نوؤها ثلاث ليال...

أقول: كان ينبغي ان يكون في نص الكتاب: [وهي] خمسة، ولعلها سقطت من الناسخ ولم يفطن المحقق.

وقد تستغرب ان يأتي كلام على «الأنواء» و «الأنجم» في كتاب جلّه النحو. وقد تستغرب أكثر من ذلك حين تجد المؤلف يتحول الى هذه المواد وليس من رابط أو صلة ولا أستطيع أن أعزو هذا الى الاستطراد بل أقول انه سوء في التأليف. غير أن أباحيان لم يصنع شيئاً من هذا في كتبه الأخرى، ومن هنا كان وصفي لهذه النسخة المخطوطة بما يدعى «دشت» عند أهل هذه الصنعة.

وجاء في لِصْق خبر «الأنواء» قول المؤلف: قال الشاعر:

ان بني عوفٍ ابتنوا حسباً ضيَّعه الدُخْلَلون اذ عذروا

وكان ينبغي ان يفصل هذا البيت عن مادة «الأنواء».

وصحة ضبط البيت ان ينون «عوفٍ» لا يكسر حفاظاً على الوزن، والبيت من «مخلّع البسيط».

وشرح «الدُخلَل».

ثم اتبع الشرح من غير إشارة الى مادة جديدة فقال: وقال:

حتى تركناهم لدى مَعَركٍ أرجلُهم كالخشب الشائلِ

ثم قال: قال الأصمعي: شغل شاغل، وشيب شائب، وموت مائت، وويل وائل، وذيل ذائل...

أقول: وليس في البيت المتقدم شيء من هذه الموصوفات والصفات، والذي أرجحه ان بيتاً قد سقط جاء فيه «شغل شاغل»، وكان ذلك سبباً لايراد المؤلف لقول الأصمعي.

ثم أتى بالرجز ص ١٥ وهو:

يخضبن بالحنّاء شيئاً شائباً .....

والصواب: شيباً شائباً

ثم تكلم على «النُعَر»، وهو مادة جديدة لم يفصلها المحقق عن المادة السابقة.

وكل هذا مسائل لغوية.

ثم قال في مادة أخرى لم تفصل عن سابقتها:

قال ابوعبيدة: يقال: ناسيّما (كذا) الدمَقْس، والمدقس كل ثوب أبيض من كتّان أو إبريسم أو قزّ.

أقول: لم أعرف ما المراد من «ناسيما» أمصحّفة هي عن «لا سيما»، واذا كانت هذه فما مؤدّاها؟، و «المدَقس» الثانية صوابها: الدمَقس.

وجاء في ص ١٦:

نوّليني: أي ليُصبني منك نوال، العثاكيل: الشماريخ . . .

أقول: ولا بد ان يكون هذا قد ورد في بيت وسقط من النص، ولم يشر المحقق.

ثم جاءت أبيات، ولا تعرف سبب إيرادها ومنها في الصفحة نفسها بيت لدريد بن الصمة.

ثم يقول: ألقى بيده الى التهلكة، وألقى يده، وطوّح به وطوّحه. والاقيال والأقوال: الملوك.

ولست تدري لم أتي بهذا كله. ثم يأتي في لصقه قول حارثة بن بدر:

كأني لم أكن شيئاً اذا ما هلكت وقيلَ كان كذا وكانا

ثم يمضي في هذه الصفحة والتي تليها فيذكر أبياتاً يتيمة لا صلة للواحد بالذي يليه.

وجاء في الصفحة (١٨) بيت امرىء القيس:

عارِضَ زوراء من نَشَمٍ غيرَ بانات على وَتَرِهْ

و «بانات» هذه هي «بانية» مثل «باداة» في «بادية» وهي لغة طيّ

أقول: وصوابها «باناة» لأنها مفرد لا جمع كما توهم المحقق، ومثلها: امرأة كاساة، أي كاسية.

ويستمر المؤلف يورد أبياتاً يشتمل كل بيت على فائدة خاصة، وليس من رابط بينها.

وهذا كله يومىء الى أن أصل الكتاب مما لا يمكن ان يكون الأصل الذي كتبه ابوحيان، بل ان هذه النسخة شيء مما بقي من الأصل بعدما دخله الغلط والحذف وما عرض له من السقط والآفات الأخرى.

ويستمر بنا هذا النهج القائم على أبيات مفردات لا صلة بينها فيتحول بعدها الى كتاب «الزهكال» الذي أشرنا اليه، وينقل صاحب «الزهكال» مادة صوتية عن الخليل بن أحمد، والكثير منها ورد في باب الادغام من «كتاب» سيبويه، ومما ورد في مقدمة «كتاب العين».

وجاء في ص (٣٢) حكى البلخي في «سعد» لغتين: ضم السين لغة هذيل وفتحها لغة سائر العرب.

وعرَّف المحقق بالبلخي هذا فقال هو أبوزيد احمد بن سهل عالم فذ ذكر له ابن النديم مؤلفات كثيرة...

أقول: البلخي الذي أشار اليه ابن النديم ليس لغوياً، بل من أهل العلوم.

وجاء في ص (٣٦):

قال ابو الحسن: مَعُن يمعُن مَعانةً، وقال احمد بن يحيى: أمعَنَ بحقّه واذعن وطابق، وحُكي عنهم: سألت مُعْنانةً فواحد هذا في القياس «معين» كقضيب وقضبان، وهو مسائل الماء.

أقول: ووجه الكلام: ... وقال احمد بن يحيى: أمعَنَ بحقه: أذعن وطابق. وحُكي عنهم: سألت «مُعْنانه»، فواحد هذا في القياس معين... وهو مسايل الماء.

فالمُعنانُ جمع معين، والمسايل جمع مسيل، والياء تثبت في الجمع في مسايل لأنها أصلية.

ومن فساد هذا «الكتاب» ما كان من محققه الذي جعل الشيء متصلاً بما سبقه في السطر الواحد، وكان حق الثاني ان يُبدأ به كلاماً جديداً من أول السطر.

ومن سوء الرسم ما ورد في ص (٣٧): المَعْدا والمَشْتا والمَغْنا وحقها الرسم بالياء: المعدَى والمشتىَ والمَغْنىَ..

ومن غرائب هذا الكتاب إيراده قدراً كبيراً من كتاب المفاحشات الذي جمع اشعاره عاصم بن الحدثان.

وأنت تقرأ هذه الأشعار الماجنة فتسأل نفسك ما علاقة هذا بالنحو واللغة وهما مادة «الكتاب»، أليس هذا عبثاً؟ واذا كان هذا فهل يكون أبوحيان صاحب هذا العبث؟!

ثم يعود بعد هذه الأشعار الى النحو ثم الى اللغة، ثم الى طائفة من أشعار لا تعرف ما وجه إيرادها يكثر فيها شعر الفرزدق وجرير وجماعة أخرى.

وفي «الكتاب» جملة مجالس أهل النحو واللغة منها مجلس الأصمعي مع المازني، ومجلس الزجاج مع جماعة، ومجلس ثعلب مع جماعة، ومجلس الأخفش الأوسط مع المازني، ومجلس المازني مع الجرمي، ومجلس ابي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة، ومجلس أبي عمرو مع الأصمعي، ومجلس ابي يوسف صاحب ابي حنيفة مع الكسائي، وطائفة أخرى من المجالس، وفي أغلب صفحات الكتاب استغلاق وخطأ وسهو، ولولا خشية الإطالة، ولا داعي لها، لأتيت عليها.

كلمة أخيرة:

أقول: هذه نبذة يسيرة من هذا «الكتاب» الذي فشا فيه السهو والسقط والنصوص المعدولة عن وجهها، والتزيد والعبث. وانك لتجد في كل صفحة شيئاً من هذا.